اقناع السوفيات في صيغة القرار الرقم ٣٢٣٦، وهي حق الفلسطينيين في فلسطين، ولكن المشكلة ان لمؤتمر جنيف رئيسين، هما: غروميكو وكيسنجر» (٢٣٦).

قد يكون من الجائز القول، هنا، ان مشكلة مؤتمر جنيف للسلام لا ترجع الى اشارة (ابو اللطف) الضمنية، لحدود الضغط السوفياتي على واشنطن من أجل انتزاع تنازلات منها على هذا الصعيد، بقدر ما ترجع الى «السياق» الذي جعل هذه المشكلة ذاتها تصبح، في ذلك الحين، ذات مدلول قاطع. هكذا بدا طبيعياً، ان تجد موسكو في الحدود التي وجدت في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حدود الدولة الفلسطينية المقبلة. وكان هذا المطلب، في الحالة السابقة، جزءاً من حثُ السوفيات منظمة التحرير الفلسطينية بأن تتبنّى موقفاً «واقعياً وبنّاء» بهذا الخصوص. ولقد كان هذا النوع من التحديد للمطالب الفلسطينية هو الذي جعل الاتحاد السوفياتي يمتدح نايف حواتمة والقرارات التي انبثقت عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، وهو نفسه الذي جعل جورج حبش يتحدى بتصرفه الاتحاد السوفياتي. فمثلًا، اعتبرت مجلة «الهدف» الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خطاب غروميكو في نيسان (ابريل) ١٩٧٥، الذي ألقاه تكريماً لخدام، وقدّم فيه الضمانات الاكيدة لاسرائيل، تصريحاً من حليف الدول العربية يضمن حدود اسرائيل كما هي مبيّنة في حدود العام ١٩٦٧(٢٣).

ليس من الصعب الاثبات بأن تفسير حبش هذا قد أحدث صدى لدى الاوساط الفلسطينية الاخرى التي اعتبرته، من جهتها، لا يخلو من الصحة، خصوصاً وان هذا التفسير قد تأكد في نقاش المائدة المستديرة في الاذاعة السوفياتية في خلال تعليقات احد معلّقي صحيفة «ازفستيا»، ماتيفيف، على أهمية بيان غروميكو في ما يتعلق بالضمانات. ولقد قدّم هذا التأكيد، أيضاً، الى اسرائيل من طريق محادثات غير مباشرة عقدت بين العديد من وسطاء الجانبين. وبينما لم يرد ذكر هذا الموقف على لسان مسؤول سوفياتي آخر من مستوى عال، فقد سبق تكراره مع اقتراب موعد اجتماع مؤتمر الرباط ومؤتمر قمة فلاديفستك، وفي وقت كان كيسنجر يبذل جهوده غير الناجحة للوصول الى اتفاقية مصرية ــ اسرائيلية ثانية في ربيع العام ١٩٧٥ (٢٤).

وبسبب الاهمية الواضحة للتعبير عن هذا الموقف السوفياتي الجديد، كما هو مميّز أكثر مما هو معروف على نطاق واسع، وما هو مكرر غالباً، وهو الاشارة الى مشروع التقسيم للعام ١٩٤٧، فانه جدير بالملاحظة ان نذكر البيانات التي أصدرت بعد مؤتمر جنيف. هذا ما أرادت مجلة «ميجدو نارودْنيا جيزن» تأكيده في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، اذ كتبت: «ان الاعتراف بالخطوط المحددة والموجودة قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كحدود نهائية بين الدول العربية واسرائيل، هو الاساس المعقول الذي يمكن، بموجبه، ان تتمّ تسوية في الشرق الاوسط». وأضافت «اذا ما تبصّر المرء من حوله فانه يجد، من ناحية القانون الدولي، أن ليس ثمة حدود معترف بها، حتى الآن، بين الدول العربية واسرائيل؛ وعليه، فان تقرير حدود حسب ما هو مرسوم أعلاه سوف يظهر تقدماً ملحوظاً في العلاقات العربية ــ الاسرائيلية، وسوف يحسّن، بشكل ملحوظ، الوضع السياسي الشامل في الشرق الاوسط» (۲۵).

هكذا، برزت، لأول مرة، الاهمية الفعلية لعبارة غروميكو في مؤتمر جنيف. وقد كتبت، فيما بعد، مقالتان في مجلة «ميجدو نارودٌنيا جيزن»، في شباط (فبراير) ١٩٧٥، اعادتا تأكيد هذا الموقف ملخصاً على الشكل التالي: «انـه سيكـون لمصلحـة الشعب الاسرائيـي، بدرجـة كبيرة، ان يستفيد من